

اسم المقال: آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

اسم الكاتب: عصام محمد الطويل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8973>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 10:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلم
الإنسانية
والاجتماعية



UNIVERSITY OF SHARJAH جامعة الشارقة

المجلد 15، العدد 2

ربيع الثاني 1440 هـ / ديسمبر 2018 م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339



آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

عصام محمد الطويل

كلية الإدارة والتمويل - جامعة الأقصى

غزة - فلسطين

تاريخ القبول: 2017-06-18

تاريخ الاستلام: 2017-03-08

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وذلك من وجهة نظر المديرين العموميين والمديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة والمراقبين الماليين في البنوك التجارية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي في تبیین وتوضیح الجانب النظري وتحليل نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ويتمتع أفراد المجتمع الفلسطيني بدرجة من الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة، القيمة العادلة هي البديل الأنسب من التكلفة التاريخية للقياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وأوصت الدراسة بـ: الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي، ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلائم بيئة الأعمال الفلسطينية منها.

الكلمات الدالة: القيمة العادلة.



المقدمة:

في عالم كثير التغير والتطور للمظاهر الاقتصادية والمالية، شهدت منظمات الأعمال العديد من التحديات وألقت هذه المتغيرات بظلالها وبصورة سلبية على واقع وسلامة القياس المحاسبي، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر في قيمة المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق منهج الكلفة التاريخية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة)، وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية التي تتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من مدة لأخرى، مما أدى إلى عدم تزويد المستثمرين بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، ومن هنا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي وهي محاسبة القيمة العادلة التي بدأ التوجه إليها ك مطلب للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبى الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة (صالح، 2009، 1).

لذلك فقد أخذت المقاييس والإفصاحات المستندة إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل كبير في إطار الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق أو المداخل (التكلفة - السوق- الدخل) أو استخدام (السعر المعلن - تقنية التقييم)، وبالتالي قد تؤثر في تحديدها وقياسها، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة الفلسطينية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد نحو العالمية وتدويل بورصة فلسطين للأوراق المالية، فقد اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية فيما يتعلق باستخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي على البيانات المالية للبنوك بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين والقطاعات الاقتصادية الأخرى في دولة فلسطين.

مشكلة الدراسة:

لإعداد القوائم المالية تستخدم عدة أسس وأدوات للقياس إضافة إلى تلك المبادئ المحاسبية لسرد المعلومات بطريقة ملائمة موثوقة وموضوعية، وقد تم الاعتراف بالكثير



عصام محمد الطويل (365-400)

من هذه الأسس كمعايير محاسبية من خلال مجلس المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، في بياناتها وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات الضرورية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب، ضمن البيئة المحاسبية الملائمة وتطبيقاتها المحاسبية والمالية مع الواقع الاقتصادي، حيث تستوجب سوقاً نشطاً ملائماً للقياس، وعليه تم انتهاج نموذج القيمة العادلة كبديل للقياس من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار عدة معايير تتضمن استخدام القيمة العادلة خلال عدة سنوات، حيث برز اسم (القيمة العادلة) ضمن معيار التقرير المالي (IFRS 13) قياس القيمة العادلة سنة 2011، والذي جرى تطبيقه في الدول الأوروبية يناير 2013.

وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

في ظل وجود المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) المسمى بـ (قياس القيمة العادلة) كيف تتم عملية تبني وتطبيق هذا المعيار في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يناسب مفهوم القيمة العادلة متخذي القرار في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟
2. هل تعتبر التكلفة التاريخية أنسب طرق القياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟
3. هل تواجه القيمة العادلة صعوبات في تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.
2. معرفة مضمون القيمة العادلة ودراسة إمكانية تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
3. التعرف على صعوبات استخدام القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.



أهمية الدراسة:

التوجه العالمي لاستخدام محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها في عملية القياس والإفصاح، والذي تجلّى في الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية الأمريكية وآخرها المعيار الدولي للتقارير رقم (IFRS13) (قياس القيمة العادلة)، كما تأتي أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في التعرف على قدرة البنوك التجارية العاملة في فلسطين على استيعاب مفهوم القيمة العادلة ومدى تطبيق هذا المفهوم في المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، والوقوف على إشكالات تطبيق هذا المفهوم.

فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرضية الأولى: القيمة العادلة جاءت في مفهومها كأداة للقياس لخدمة مستخدمي القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية المكونة لنموذج القيمة العادلة قبل ظهور (IFRS13) (قياس القيمة العادلة)، وهي تناسب متخذ القرار.

الفرضية الثانية: تعتبر التكلفة التاريخية أنسب طرق القياس حيث تميل معظم البنوك التجارية العاملة في فلسطين إلى القياس بالتكلفة التاريخية.

الفرضية الثالثة: تواجه القيمة العادلة كمفهوم وطريقة قياس عدة صعوبات لتطبيقها داخل البيئة الفلسطينية، ولكن يمكن تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

حدود الدراسة:

تحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحد الزمني:** سيكون فترة إعداد هذه الدراسة خلال العام 2017.
- **الحد البشري:** مدير عام، مدير مالي، مراقب مالي، رئيس قسم محاسبة.
- **الحد المكاني:** ستجرى هذه الدراسة على البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستثناء البنوك الإسلامية والأجنبية.
- **الحد الموضوعي:** يقتصر على مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) (قياس القيمة العادلة) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.



مصطلحات الدراسة:

معايير التقارير المالية الدولية:

هي عبارة عن «المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية» (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011، 1 - 57)

القيمة العادلة:

وفقاً لما جاء في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS13) (قياس القيمة العادلة) إنها «السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس» (IFRS, 2014, 1).

الإطار النظري:

مقدمة:

تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أداة هامة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقديم معلومات اقتصادية واستثمارية للمستثمرين، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الإفصاح والشفافية للمعلومات وقابليتها للمقارنة، مما سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في تلك المعلومات وجعلها مفيدة للمستثمرين والاعتماد عليها عند اختيار البدائل الاستثمارية المتاحة وعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية المختلفة لفهم المستثمرين محتويات القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

كما سيؤدي تبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إلى تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المالية، تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر في سوق الأوراق المالية من خلال إعداد قوائم وتقارير مالية تقدم للمستثمرين للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة واختيار البديل الأقل تكلفة ويحقق عائداً أكبر.

تعريف القيمة العادلة:

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها، فقد عرفت القيمة العادلة من قبل ((International Accounting Standard Board (IASB)



بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين. (عبد الزهرة وآخرون، 2013، 194)

بينما يعرفها (Federal Accounting Statement No. 141) بأنها المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة، أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

كما عرفها (Tremblay, M. Wise) بموجب الملحق الخاص بقياس القيمة العادلة (ASPE 3063) بأنها «المبلغ الذي يؤخذ بالاعتبار والذي سيتم الاتفاق عليه في صفقة تجارية بحتة بين الأطراف الراغبة والواسعة الاطلاع وبدون إكراه أو إجبار، وهذا يعني أن الصفقة ليست جبرية» (Catherina & Richard, 2014, 2)

ويشير (الخوري، 2007: 2) أن مفهوم القيمة العادلة ينقسم إلى قسمين:

أ. قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة في سوق نشط، والقيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

ب. قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية.

أما الباحث فيقترح التعريف التالي للقيمة العادلة:

هي الثمن أو السعر الذي اتفق الطرفان (البائع والمشتري) على تبادل المعاملة به سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية التزام ما، على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية والرغبة بالتعامل، وأن القيمة العادلة لا تقوم على صفقات إجبارية أو عمليات بيع اضطرارية.

مقومات تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS):

ويقصد بمقومات تطبيق المعايير ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية في مختلف جوانبها، كما ينبغي لأي دولة تريد تطبيق المعايير لابد لها من توفر عدة مقومات فيها لكي تندمج بالبيئة الدولية، وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، حيث هدفت دراسة كلاً من (Guggiola, 2010)، و(نور والججاوي، 2003)، إلى التعرف على مقومات تطبيق المعايير، وهي كما يلي:



عصام محمد الطويل (365-400)

- بيئة تتصف بالعلومية أو في طريقها إلى البيئة المعولمة، ويعني هذا أن تتوافق مع البيئة العالمية، أي إن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصيغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة الدولية، ومنظمات البورصات العالمية (IOSCO)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها.
 - تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات التجارة والمحاسبة وغيرها. (Guggiola, 2010 , 3-22)
 - أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الشركات الاقتصادية وهنا يترجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً.
 - التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكييف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بكفاءة عالية وامكانيات جديدة، أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني الدولة لثقافة العولمة وتوجهاتها. (نور والجاوي، 2003، 9)
 - التكييف المهني لممارسي المهنة في الدولة، والمقصود بالتكييف المهني هو التدريب على تطبيق واستخدام المعايير الدولية، ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير، متطلبات التوافق المحاسبي الدولي لتبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
- وأوصت دراسة (Florou & Kosi) بتعديل القوانين والتشريعات لتلائم تطبيق (IFRS) ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المترتبة على اعتماد (IFRS) والتي قد تؤدي إلى وجود بيئة ومناخ مناسبين لتطبيق المعايير، والتعرف على رأي واضعي المعايير، وأن هناك مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة مثل (IFRS) يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال للمستثمرين ومستويات أدنى من تباين المعلومات و تقدير المخاطر، والتركيز على أسواق رأس المال.
- (Florou & Kosi, 2015 , 1407-1456)
- ويرى الباحث بناءً على ما سبق أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يمكن ان تحقق التوافق المحاسبي الدولي على مستوى جميع دول العالم بغض النظر عن كونها دولاً نامية أو دولاً متقدمة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقوانين والتشريعات في تلك الدول، وذلك على سبيل الاستفادة من المعلومات المالية المعدة بموجبها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الرشيدة.



القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الفلسطينية:

تعتبر قدرة النظام المحاسبي على الاستجابة للتغيرات المحلية والدولية من أهم العوامل المساعدة في استمراره، وهذا يكون ناتجاً عن الاهتمام بمعالجة المشكلات المحاسبية المعاصرة المحيطة به، فملاءمة نظام محاسبي معين في فترة ما لا يعني التمسك به في حالة عدم مسابريته للتغيرات المحلية والدولية، حيث تسعى كل دولة إلى تبني نظام محاسبي يتلاءم مع حاجاتها وظروفها البيئية، فمع اختلاف الفلسفة والقواعد والمبادئ المحاسبية للنموذجين (الأوروبي والأمريكي) إلا أن ذلك لم يحل دون المطالبة والمناداة بالتوحيد والتنسيق المحاسبي على المستوى الدولي عن طريق إيجاد معايير مشتركة تحكم التطبيق العملي.

ففي ظل العولمة وتطور الأسواق المالية ثبت للعام والخاص حدود كل نظام محاسبي ومالي وطني أو جمهوري الأمر الذي يستدعي التنسيق والتوحيد (بوتين، 2010، 42)

إن إلزام تطبيق القيمة العادلة في تقييم جميع الأصول اعتراف حقيقي بالقصور الذي كان يعتري التقارير المالية في السنين السابقة التي كانت تعتمد على التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، ومع ظهور المتقلبات في الأسعار أصبح هناك إجماع إبان رؤية الأزمات الاقتصادية الناشئة عنها، لابد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى تواجه النقص الذي اعترى التكلفة التاريخية التي لم تستطع مواجهة هذه الأزمات، وقد تكون التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فيما يخص تقييم نموذج القيمة العادلة يفتح باباً لخلق فرص جديدة لمقيمي المؤسسات في بداية جديدة للمحاسبة تختلف عن النمط الذي يسودها فيما يتعلق بانحسار العمل في حالات اندماج المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال آخر ضمن قطاع الأعمال الذي يركز على تقييم أصول الشركات فيها على القيمة العادلة ومن الرؤى الحديثة التي تنظر إلى تطبيق هذه النظرية في القياس المحاسبي أمراً يتطلب تحقيقه، وهو وجود عدة خصائص من اللازم توفرها حتى يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة، وتظهر هذه الخصائص من خلال (FASB) والذي يركز على توافر مجموعة من الشروط، ومنها: توفر السوق الحرة، أن يتم تحديد سعر البيع على أساس النقد أو النقد المعدل، أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حالياً أو عبارة عن القيمة الحالية للدفعات النقدية التي سيتم قبضها في المستقبل، ألا تقع الأطراف ذات العلاقة بالصفقة تحت الإكراه، وأن يكون لدى الأطراف معرفة كافية ومعقولة نسبياً بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

وإن تهيئة الظروف لتطبيق القيمة العادلة من خلال توفر الشروط السابقة الذكر، لا تمثل مسألة من الصعب تحقيقها حتى يتم استخدام هذا المدخل في القياس المحاسبي في



عصام محمد الطويل (365-400)

جميع هذه الشروط يمكن أن تتوفر في أي سوق والتي لا تمثل عائقاً حقيقياً في الواقع العملي، وبالتالي فإن الحجج التي تدعو إلى صعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة ليس فيها شيء من الصحة.

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، أجريت العديد من الدراسات على المستويات المحلية والعربية والدولية، ومن هذه الدراسات:

دراسة **Shanklin et.al (2011)** وقد سعت إلى مناقشة القيمة العادلة التي تضمنها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتأثير ذلك على التقارير المالية، وقد أوضحت الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تحتم قياس بعض الأصول والخصوم والأموال الخاصة بالقيمة العادلة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة للتحويل إلى المحاسبة عن القيمة العادلة وذلك للوصول إلى توافق عالمي ومجموعة موحدة من المعايير الدولية (IFRS)، وأيضاً هناك فجوة تحدث عند تطبيق القيمة العادلة وذلك نتيجة عدم التفهم التام لهذا المدخل مقارنةً بمدخل القياس الأخرى، وأيضاً متى يمكن استخدام هذا المدخل، لذلك أصدر (IASB) التعريف الخاص بالقيمة العادلة محاولةً لحل الخلاف الدائر نحو تطبيقها وكيفية قياسها، وذلك بهدف التوصل النهائي نحو التوافق على مجموعة موحدة من المعايير الدولية العالمية (IFRS) لتسهيل عملية المقارنة ودمج الأعمال.

أما دراسة **النجار (2013)** فقد هدفت إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل شركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

وسعت دراسة **سارة (2013)** لدراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS13) في البيئة الجزائرية من خلال تناول القيمة العادلة من منظور بعض المعايير المحاسبية الدولية، واعتماداً على معيار الإبلاغ (IFRS13) (قياسات القيمة العادلة)، وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية باعتبار النظام المحاسبي المالي قد تضمنها من خلال القواعد الخاصة



للتقييم، حيث كانت من أهم نتائج البحث أن القيمة العادلة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المحاسبية، وأن البيئة الجزائرية المعتمدة على التكلفة التاريخية لا تسمح حالياً بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور خمس سنوات من تبنيها وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

وكذلك هدفت دراسة **Christensen & Nikolaev (2013)** إلى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

وهدفت دراسة **بن بدير (2015)** إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا من خلال عدة جوانب، أولاً: التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة لمحاسبة القيمة العادلة. ثانياً: دراسة مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة. ثالثاً: علاقة هذه الأخيرة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. رابعاً وأخيراً: محاولة الإجابة عن مدى توفير البيئة المحاسبية الجزائرية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وتوصلت أيضاً الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن غالبيتها تطرقت إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئات المختلفة، كما تناول بعضها أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية، وتوضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية. أفادت الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة في جميع مراحلها سواء في صياغة أسئلتها وفروضها وكيفية بناء أداة الدراسة، أو الاستفادة من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها تلك الدراسات والبحوث، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الدراسات والبحوث السابقة في جوانب موضوع الدراسة الحالية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز عنها من حيث:



عصام محمد الطويل (365-400)

- أن الدراسة الحالية أجريت في البيئة الفلسطينية التي تتسم بظروف اقتصادية وسياسية واستثمارية صعبة، خاصةً في ظل القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني.
- أن الدراسة تأتي كمحاولة جادة لمعرفة مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) قياس القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

إجراءات الدراسة:

مرت الدراسة الحالية بالإجراءات الآتية:

أولاً: منهج الدراسة: في ضوء طبيعة أهداف وأهمية الدراسة وفروضها، سوف يتم استخدام المناهج الآتية:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات والسابقة التي تضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- **المنهج الاستنباطي:** ويتم من خلاله الكشف عن النتائج المنطقية التي تترتب على الفروض، من خلال استطلاع آراء عينة البحث من الموظفين في الإدارات العامة والإقليمية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ويشغلون المراكز الآتية (مدير عام ، مدير مالي، مراقب مالي، رئيس قسم محاسبة) حول آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة قيد الدراسة، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وهم يمثلون في هذه الدراسة كافة الموظفين في الإدارات العامة والإقليمية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستثناء البنوك الإسلامية والأجنبية ويشغلون المراكز الوظيفية الآتية: مدير عام- مدير مالي- مراقب مالي- رئيس قسم محاسبة، والبالغ عددهم (50) موظفاً.



ثالثاً: عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من العينة الاستطلاعية وعددها (20) من أجل الصدق والثبات، والعينة الفعلية وتتكون من الموظفين في الإدارات العامة والإقليمية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستثناء البنوك الإسلامية والأجنبية ويشغلون المراكز الوظيفية الآتية: مدير عام- مدير مالي- مراقب مالي- رئيس قسم محاسبة ، حيث بلغ عددهم (50) موظفاً وتم توزيع الاستبانة عليهم وقد تم استرداد 37 استبانة.

توزيع أفراد العينة:

جدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	البيان	النسبة المئوية	العدد	البيان
المسمى الوظيفي			المؤهل العلمي		
13.5	5	مدير عام	40.5	15	بكالوريوس
37.8	14	مدير مالي	24.3	9	دبلوم عالي
29.7	11	رئيس قسم المحاسبة	32.4	12	ماجستير
18.9	7	مراقب مالي	2.7	1	دكتوراه
100%	37	المجموع	100%	37	المجموع
سنوات الخبرة			التخصص العلمي		
13.5	5	5 سنوات فأقل	48.6	18	محاسبة
48.6	18	6 - 10 سنوات	37.8	14	إدارة أعمال
24.3	9	11 - 15 سنة	13.5	5	علوم مالية ومصرفية
100%	37	المجموع	100%	37	المجموع

رابعاً: أداة الدراسة

تم توزيع عينة أولية استطلاعية للتأكد من سلامة الأداء من خلال تصميم استبانة لذلك وسيتم اعدادها وفقاً للأسلوب العلمي السليم وسيتم اختيار توزيع ليكتر الخماسي للكشف عن آراء المبحوثين ضمن الأوزان التي سيتم اعتمادها، مع العلم أنه تم الاستعانة بدراسة

(سارة، 2015) و (بيدير، 2015) في تصميم الاستبانة.

صدق الاستبانة:**1. صدق المحكمين:**

قام الباحث بعرض مقاييس الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية المختلفة، ومناهج البحث العلمي، للتحقق من الصدق الظاهري، وبناء على ذلك قام المحكمين بالتعديل على مقياس الدراسة من خلال حذف فقرات وتعديل بعض الفقرات وإضافة بعض الفقرات.

2. صدق المقياس

أولاً: الاتساق الداخلي

حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال التي تنتمي إليه

لاختبار صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمجال نفسه وحصل الباحث على مصفوفة الارتباط الآتية:

جدول رقم (2): معاملات الارتباط بين فقرات كل فقرة والمجال التي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجال الرابع			المجال الأول		
1	0.85 **	دالة عند مستوى 0.01	1	0.58 **	دالة عند مستوى 0.01
2	0.79 **	دالة عند مستوى 0.01	2	0.67 **	دالة عند مستوى 0.01
3	0.69 *	دالة عند مستوى 0.01	3	0.75 *	دالة عند مستوى 0.01
4	0.81 **	دالة عند مستوى 0.01	4	0.85 **	دالة عند مستوى 0.01
5	0.83 **	دالة عند مستوى 0.01	5	0.68 **	دالة عند مستوى 0.01
المجال الخامس			المجال الثاني		
1	0.74 **	دالة عند مستوى 0.01	1	0.66 **	دالة عند مستوى 0.01
2	0.79 **	دالة عند مستوى 0.01	2	0.74 **	دالة عند مستوى 0.01
3	0.67 *	دالة عند مستوى 0.01	3	0.71 *	دالة عند مستوى 0.01

دالة عند مستوى 0.01	** 0.59	4	دالة عند مستوى 0.01	** 0.69	4
دالة عند مستوى 0.01	** 0.71	5	دالة عند مستوى 0.01	** 0.58	5
المجال الثالث					
			دالة عند مستوى 0.01	** 0.69	1
			دالة عند مستوى 0.01	** 0.74	2
			دالة عند مستوى 0.01	* 0.64	3
			دالة عند مستوى 0.01	** 0.59	4

(**) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية (20-2) تساوي 0.537

(*) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (20-2) تساوي 0.423

يتضح من الجدول رقم (2) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين الفقرات والمجال نفسه.

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجال الخامس	جميع الفقرات
المجال الأول	-					
المجال الثاني	**0.75	-				
المجال الثالث	**0.56	**0.74	-			
المجال الرابع	**0.67	**0.64	**0.64	-		
المجال الخامس	**0.78	**0.74	**0.59	**0.69	-	
جميع الفقرات	**0.69	**0.76	**0.66	**0.71	**0.73	-

(**) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية (20-2) تساوي 0.537

(*) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (20-2) تساوي 0.423

يتضح من الجدول رقم (3) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين كل مجال والمجالات الأخرى، وكل مجال والدرجة الكلية

ثبات المقياس: تم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha

تم حساب الثبات الكلي للمقياس ولمجالاته المختلفة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha عن طريق برنامج الحاسوب spss كما هو موضح بجدول رقم (4)

جدول رقم (4): معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات المقياس

المجال	معامل ألفا كرونباخ
المجال الأول	0.74
المجال الثاني	0.81
المجال الثالث	0.79
المجال الرابع	0.85
المجال الخامس	0.83
جميع مجالات الاستبانة	0.87

يتضح من الجدول رقم (4) للمقياس ككل (0.87) وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alfa، طريقة التجزئة النصفية Split Half Method، والمتوسط الحسابي وذلك لمعرفة ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، واختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي، واختبار T test لإيجاد الفروق بين عينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا عرضاً تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيراتها التي اشتملت على (المؤهل العلمي – التخصص العلمي – المسمى الوظيفي – سنوات الخبرة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات

آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين (400-365)

الاجتماعية (spss) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

البديل الأنسب للقياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين:

جدول (5): يوضح التكرار والنسب المئوية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
70.3	26	نعم
29.7	11	لا
100%	37	المجموع

نموذج القيمة العادلة يفترض به أن يتناسب والبنوك التجارية العاملة في فلسطين:

جدول (6): يوضح التكرار والنسب المئوية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
67.6	25	نعم
32.4	12	لا
100%	37	المجموع

مدير عام أو مدير مالي أو رئيس قسم محاسبة سبق لك تطبيق القياس بالقيمة العادلة:

جدول (7): يوضح التكرار والنسب المئوية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
29.7	11	نعم
70.3	26	لا
100%	37	المجموع

تم تحليل البيانات باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم T وقيم SIG والوزن النسبي كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال طرق التقييم الموجودة فعلا بالتكلفة التاريخية

الرتبة	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	0.00	5.2	73	0.75	3.65	1 تتميز التكلفة التاريخية بسهولة تطبيقها
4	0.00	3	69.2	0.93	3.46	2 التكلفة التاريخية أكثر موثوقية لأنها تعبر عن عملية تم حدوثها فعلاً
5	0.21	0.65	46.5	0.63	2.32	3 التكلفة التاريخية مبدأ من مبادئ المحاسبة لا يمكن الاستغناء عنه
3	0.00	5	71.9	0.72	3.59	4 التكلفة التاريخية: أساس تقييم موجودات المؤسسة
1	0.00	7.1	79.5	0.83	3.97	5 تستخدم التكلفة التاريخية في بيانات ومجالات مختلفة
	0.00	10	68	0.24	3.4	جميع فقرات المجال

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (8): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.4) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (68%)، قيمة الاختبار (10) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) « تستخدم التكلفة التاريخية في بيانات ومجالات مختلفة» يساوي (3.97) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (79.5%)، قيمة الاختبار (7.1)

وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن البيئة الاقتصادية الفلسطينية توفر أرضية مناسبة وملائمة للتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وهذا لعدت أسباب وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) « التكلفة التاريخية مبدأ من مبادئ المحاسبة لا يمكن الاستغناء عنه » يساوي (2.32) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (46.5%)، قيمة الاختبار (0.65) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.21) يعني أن هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقل عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة ولم يستطع أحد الخروج عن هذا المبدأ لكونه أكثر موثوقية لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات لأنها تمثل أحداث من الماضي.

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال ل فقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
1	في حالات التضخم، تصبح القيم التاريخية غير واقعية حيث لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشأة.	3.73	0.9	74.6	4.9	0.00	2



عصام محمد الطويل (365-400)

1	0.00	4.8	75.1	0.95	3.76	الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم ظهور بعض الأصول الثابتة غير الملموسة في القوائم المالي لعدم حدوث تبادل (كشهرة المحل).	2
5	0.00	2.7	68.6	0.96	3.43	فرض ثبات وحدة القياس يؤدي إلى تجاهل التغير في الأسعار وهو ما يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيم الجارية، فتصبح المعلومات غير ملائمة لاتخاذ القرار وتقييم الأداء (التضليل) في عرض القوائم المالية.	3
4	0.00	3.7	70.8	0.9	3.54	مبدأ تحقيق الإيرادات والذي يقضي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر يستبعد العديد من القيم في المحاسبة.	4



3	0.00	4.7	73.5	0.88	3.68	عدم تطابق القيم الموجودة في السوق مع القيم الموجودة في سجلات المحاسبة وهو ما وضعها محل انتقاد.	5
	0.00	5	72.5	0.77	3.63	جميع فقرات المجال	

المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (9): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.63) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (72.5%)، قيمة الاختبار (5) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) « الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم ظهور بعض الأصول الثابتة غير الملموسة في القوائم المالي لعدم حدوث تبادل (كشهرة المحل).» يساوي (3.73) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (74.6%)، قيمة الاختبار (4.9) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، لأن اشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغيير في عناصر المركز المالي سوف يستبعد كثير من القيم في السجلات المحاسبية.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) فرض ثبات وحدة القياس يؤدي إلى تجاهل التغيير في الأسعار وهو ما يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيم الجارية، فتصبح المعلومات غير ملائمة لاتخاذ القرار وتقييم الأداء (التضليل) في عرض القوائم المالية يساوي (3.43) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (68.6%)، قيمة الاختبار (2.7) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل

على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن إعداد القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية مع افتراض مبدأ ثبات قيمة النقد، هذا الافتراض غير واقعي، لأن قيمة النقد تتغير من فترة إلى أخرى، وأن الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى التضليل في عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع، ويجب تحديد الأسعار في الأسواق الفلسطينية طبقاً لقانون العرض والطلب دون تأثيرات خارجية أو حكومية.

جدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال ملاءمة المعلومات المالية المقاسة بالاستناد لمبدأ القيمة العادلة

الرقبة	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
4	0.00	5.6	72.4	0.68	3.62	يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.
1	0.00	7.8	77.3	0.67	3.86	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية واستردادية عالية.
3	0.00	8	76.2	0.62	3.81	يعد إعداد القوائم المالية باستخدام القيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدميها من تلك المعدة باستخدام التكلفة التاريخية.

2	0.00	7.4	76.8	0.69	3.84	القيمة العادلة تحسن جودة المعلومات المالية من حيث الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.	4
	0.00	8.4	75.7	0.57	3.78	جميع فقرات المجال	

المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (10): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.78) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (75.7%)، قيمة الاختبار (8.4) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) « توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤيه واسترداديه عالية» يساوي (3.86) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (77.3%)، قيمة الاختبار (7.8) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: إن لتطبيق القيمة العادلة أثراً إيجابياً في جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات والمتمثلة في الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) « يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية » يساوي (3.62) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (72.4%)، قيمة الاختبار (5.6) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن القيمة العادلة توفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة وملائمة لحاجات للمستثمرين تساعد على اتخاذ القرار المناسب.

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال القيمة العادلة والتحديات التي تواجهها من حيث تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

الرتبة	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	0.00	6.7	80	0.91	4	يتمتع أفراد المجتمع الفلسطيني بدرجة من الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة.
4	0.00	6.4	77.8	0.84	3.89	تطبيق القيمة العادلة في البنوك يسمح بتجاوز مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية.
5	0.00	5.3	75.1	0.86	3.76	يمكن تطبيق محاسبة قيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
3	0.00	6.9	80	0.88	4	عدم وجود سوق نشط للأصول المراد تقييمها يعرقل تطبيق القيمة العادلة.
1	0.00	7.8	80.5	0.8	4.03	عدم وجود خبراء مؤهلين لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
	0.00	7.4	78.7	0.77	3.94	جميع فقرات المجال

المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (11): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.94) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (78.7%)، قيمة الاختبار (7.4) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) « عدم وجود خبراء مؤهلين لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين» يساوي (4.03) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (80.5%)، قيمة الاختبار (7.8) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن عينة الدراسة بالرغم من إدارتها لمفهوم القيمة العادلة إلا أنها تواجه القيمة العادلة كمفهوم وطريقة قياس عدة صعوبات لتطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يعرقل من إمكانية تطبيقها، ولكن يمكن تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) « يمكن تطبيق محاسبة قيمة المعادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين» يساوي (3.76) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (75.1%)، قيمة الاختبار (5.3) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: وفيما يخص هذه النتيجة لم يجد الباحث دراسة سابقة قامت بدراسة آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية الفلسطينية أو ما شابهها، ولكن إمكانية تطبيقها يؤدي إيجاباً لزيادة اكتمال محتوى المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة في البنوك

الرتبة	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	3.89	5.8	77.8	0.94	3.89	بيئة غير مناسبة لتطبيق القيمة العادلة.
1	4.03	7.5	80.5	0.83	4.03	عدم الحاجة لهذه المحاسبة ضمن البنوك الفلسطينية.
4	3.84	6.7	76.8	0.76	3.84	عدم وجود مداخل ضرورية للحصول على قيمة العادلة وللتقدير على أساسها.
5	3.65	4.8	73	0.82	3.65	عدم وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.
3	3.89	6.4	77.8	0.84	3.89	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المهنية في فلسطين الدور المطلوب في التثقيف والتأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
	0.00	7.3	77.2	0.72	3.86	جميع فقرات المجال

المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (12): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.86) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (77.2%)، قيمة الاختبار (7.3) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) «عدم الحاجة لهذه المحاسبة ضمن البنوك الفلسطينية» يساوي (4.03) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (80.5%)، قيمة الاختبار (7.5) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: أن البنوك المعتمدة على التكلفة التاريخية ليست بحاجة لتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من تطبيقها في البيانات المختلفة من عدة سنوات، مع العلم أن الاعتماد على التكلفة التاريخية أصبح أقل ملائمة ودلالة.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) «عدم وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها» يساوي (3.65) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (73%)، قيمة الاختبار (4.8) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: أن هناك قوانين وتشريعات تساهم من ضبط أخلاقيات إدارة المؤسسات الاقتصادية المطبقة لمعايير القيمة العادلة، مما يجنبنا الوقوع في عدم تسجيلها وتدقيقها.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين تعزى المتغيرات (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة)؟

ينبثق من السؤال السابق الفرضيات الآتية:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (13): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.52	3	0.18	0.37	0.3
	داخل المجموعات	1.56	33	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	3.97	3	1.32	2.51	0.1
	داخل المجموعات	17.4	33	0.53		
	المجموع	21.4	36			
ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	1.47	3	0.49	1.61	0.2
	داخل المجموعات	10	33	0.3		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	0.84	3	0.28	0.45	0.7
	داخل المجموعات	20.3	33	0.62		
	المجموع	21.1	36			
مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة	بين المجموعات	2.22	3	0.74	1.5	0.2
	داخل المجموعات	16.3	33	0.5		
	المجموع	18.5	36			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.85	3	0.29	1.65	0.21
	داخل المجموعات	5.69	33	0.17		
	المجموع	6.54	36			

يتبين من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهي أكبر من $\text{sig}=0.21$ وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي لجميع الأبعاد.

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمتغير التخصص العلمي.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.37	2	0.18	0.36	0.23
	داخل المجموعات	1.71	34	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.78	2	0.39	0.65	0.5
	داخل المجموعات	20.6	34	0.61		
	المجموع	21.4	36			
ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	0.45	2	0.23	0.69	0.5
	داخل المجموعات	11.1	34	0.33		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	0.76	2	0.38	0.63	0.5
	داخل المجموعات	20.4	34	0.6		
	المجموع	21.1	36			

0.3	1.18	0.6	2	1.2	بين المجموعات	مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة
		0.51	34	17.3	داخل المجموعات	
			36	18.5	المجموع	
0.7	0.38	0.07	2	0.14	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.19	34	6.4	داخل المجموعات	
			36	6.54	المجموع	

يتبين من الجدول رقم (14) أن قيمة مستوى الدلالة $\text{sig}=0.7$ وهي أكبر من $\alpha=0.05$ وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الباحثين تعزى لمتغير التخصص العلمي لجميع الأبعاد.

ت. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمتغير المسمى الوظيفي.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير المسمى الوظيفي.

جدول رقم (15): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعالاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.53	3	0.18	0.42	0.32
	داخل المجموعات	1.55	33	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.83	3	0.28	0.44	0.7
	داخل المجموعات	20.5	33	0.62		
	المجموع	21.4	36			

0.4	0.92	0.3	3	0.89	بين المجموعات	ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة
		0.32	33	10.6	داخل المجموعات	
			36	11.5	المجموع	
0.7	0.42	0.26	3	0.78	بين المجموعات	القيمة العادلة والتحديات
		0.62	33	20.4	داخل المجموعات	
			36	21.1	المجموع	
0.5	0.79	0.41	3	1.24	بين المجموعات	مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة
		0.53	33	17.3	داخل المجموعات	
			36	18.5	المجموع	
0.9	0.25	0.05	3	0.14	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.19	33	6.4	داخل المجموعات	
			36	6.54	المجموع	

يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهي أكبر من $\text{sig}=0.9$ وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لجميع الأبعاد.

ث. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمتغير سنوات الخبرة.

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.48	3	0.16	0.15	0.22
	داخل المجموعات	1.6	33	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	2.21	3	0.74	1.27	0.3
	داخل المجموعات	19.2	33	0.58		
	المجموع	21.4	36			
ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	0.94	3	0.31	0.98	0.4
	داخل المجموعات	10.6	33	0.32		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	1.6	3	0.53	0.9	0.5
	داخل المجموعات	19.5	33	0.59		
	المجموع	21.1	36			
مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة	بين المجموعات	1.15	3	0.38	0.73	0.5
	داخل المجموعات	17.4	33	0.53		
	المجموع	18.5	36			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.33	3	0.11	0.58	0.6
	داخل المجموعات	6.21	33	0.19		
	المجموع	6.54	36			

يتبين من الجدول رقم (16) أن قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهي أكبر من $\text{sig}=0.6$ وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الباحثين تعزى لمتغير سنوات الخبرة لجميع الأبعاد.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من خلال ما تم عرضه سابقاً وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات و توصلنا إلى النتائج الآتية:

1. يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يؤدي إيجاباً لزيادة اكتمال محتوى المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
2. يتمتع أفراد المجتمع الفلسطيني بدرجة من الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة، مما يسهل من اجراءات تطبيقها.
3. القيمة العادلة هي البديل الأنسب من التكلفة التاريخية للقياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يحسن من مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، ويساعد أو يساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
4. عدم وجود خبراء مؤهلين لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما قد يسبب وجود قصور أو ضعف في أنظمة التطبيق.
5. يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، مما يمكنهم من ترشيد اتخاذ قراراتهم المختلفة.
6. القيمة العادلة تحسن جودة المعلومات المالية من حيث الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، مما يجعلها أكثر مصداقية في صنع واتخاذ القرارات، ويساعد في زيادة خدمة الطلب عليها من كافة المستخدمين.

ثانياً: التوصيات:

1. الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مزايا في القياس والإفصاح المحاسبي.
2. ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة.
3. ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلائم بيئة الأعمال الفلسطينية منها.
4. تكثيف عقد الدورات والمحاضرات المتخصصة بتطبيق القيمة العادلة للموظفين والعاملين في الإدارة ذات الصلة لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة.
5. إدراج مقاييس خاصة لمعايير التقارير المالية الدولية بشكل عام ومعايير محاسبة القيمة العادلة بشكل خاص في المناهج الفلسطينية بالمعاهد المتخصصة في تكوين ممتهي المهنة المحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. بن بيدر، فارس. (2015). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
2. بوتين، محمد. (2010). المحاسبة العادلة ومعايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS. الجزائر: فتيحة للطباعة.
3. الخوري، نعيم. (2007). القيمة العادلة والإبلاغ المالي. بحث مقدم إلى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية.
4. سارة، بلعيز. (2013). دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 في البيئة الجزائرية - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
5. صالح، رضا. (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، (46) 2.
6. عبد الزهرة، كرار وعوجة، حسنين وطالب، حسنين راغب. (2013). قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعفة الربحية - دراسة تطبيقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، (9) 29.
7. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2011). جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء أ، الأردن..



آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين (400-365)

8. النجار، جميل. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية –دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (9)3.
9. نور، عبد الناصر والججاوي، طلال. (2003). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية –متطلبات التوافق والتطبيق. مجلة أبحاث جامعة حلب، العدد 1.
10. يونس، خالد. (2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Catherine, T., Richard ,W. (2014). Fair Value of an Entity's Property, Plant and Equipment for First-Time Adoption of Accounting Standards for Private enterprise. A Business Valuator's Perspective, 2.
- Christensen, H. B., & Nikolaev, V. V. (2013). Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?. Review of Accounting Studies, 18(3), 734-775.
- Florou, A., & Kosi, U. (2015). Does mandatory IFRS adoption facilitate debt financing?. Review of Accounting Studies, 20(4), 1407-1456.
- Guggiola, G. (2010). IFRS adoption in the EU, accounting harmonization and markets efficiency: A review1. The international business & economics research journal, 9(12),3-22.
- Irvine, H. J., & Lucas, N. (2006). The rationale and impact of the adoption of International Financial Reporting Standards: the case of the United Arab Emirates.
- Shanklin, S. B., Hunter, D. R., & Ehlen, C. R. (2011). A retrospective view of the IFRS' conceptual path and treatment of fair value measurements in financial reporting. Journal of Business & Economics Research, 9(3), 23.



Translated Romanized Arabic References: ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:

1. Ben Yadeer, Fares. (2015). The Reality of applying fair value accounting in the Algerian accounting environment: a field study. (Unpublished Master Thesis), University of Qasdi Meryah, Ouargla, Algeria.
2. Poutine, Mohammed. (2010). Fair Accounting and International Accounting Standards. Algeria: Dar Fatiha Linnashr.
3. Al-Khouri, Naim. (2007). 'Fair value and financial reporting', a research submitted to the Association of Legal Accountants in Syria.
4. Sarah, Belaziz. (2013). Analytical study of fair value under the IFRS13 standard in the Algerian environment: a field study. (Unpublished Master Thesis), University of Qasdi Meriah, Ouargla, Algeria.
5. Saleh, Ridha. (2009). 'The impact of orienting accounting standards toward fair value on the specific characteristics of accounting information in light of the global financial crisis', Journal of the College of Business for Scientific Research, Alexandria University, (46) 2.
6. Abd Al-Zahra, Karar and Ouja, Hasaneen and Talib, Hasaneen Rajeb. (2013). 'Measuring the fair value of ordinary shares using the growing profitability model: an applied study', Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Iraq, (9). P. 29.
7. International Financial Reporting Standards. (2011). Association of Arab Society of Certified Public Accountants, Part A, Jordan.
8. Al-Najjar, Jamil. (2013). The Effect of applying fair value accounting on the reliability and relevance of financial list Information Issued by Palestinian public shareholding companies: an applied study from the point of view of auditors and financial managers. Jordanian Journal of Business Administration, 9 (3).
9. Nour, Abdel Nasser and Aljajawi, Talal. (2003). 'International accounting standards and the Jordanian environment: requirements for compliance and application. University of Aleppo Research Journal, Issue 1.
10. Younis, Khaled. (2011). The effect of applying fair value accounting for financial tools on equity returns, (unpublished MA), Islamic University of Gaza, Palestine.



The Views of Users of Financial Statements on the Extent to Which International Financial Reporting Standard (IFRS13) Are Applied in Commercial Banks Operating in Palestine

Issam Mohammed Al Taweel

Faculty of Administration and Finance - Al-Aqsa University

Gaza - Palestine

Abstract:

This study aimed to identify the views of users of financial statements on the extent to which international financial reporting standard (IFRS13) are applied in commercial banks operating in Palestine from the point of view of general managers, financial managers, heads of accounting sections and financial observers in commercial banks. To this end, researcher used the descriptive, inductive and deductive approach to show and clarify the theoretical element and the analysis of results. The study came to the following results: fair value accounting can be applied in commercial banks operating in Palestine, the members of the Palestinian society are sufficiently aware of the concept of fair value, and fair value is the most appropriate alternative to the historical cost of measurement in commercial banks operating in Palestine. The study also made the following recommendations: attention must be given to the real application of the fair value concept because of its advantages in accounting measurement and disclosure, it is necessary to provide clear and specific guidelines for measuring fair value, and it is necessary to follow up the improvements and amendments made by the International Accounting Standards Board to select what suits the Palestinian business environment.

Keywords: Fair Value.

